22 مصرفاً عراقياً يُحظّر عليها إستعمال الدولار

الأميركيون عاجزون عن السيطرة على السوق السوداء و آليات «المركزي العراقي» ناقصة

قرّر العراق منع 8 بنوك تجارية محلية من التعامل بالدولار أواخر شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي 2024، وذلك في إطار الإجراءات المتّخذة للحدّ من عمليات الإحتيال وغسل الأموال، وغير ذلك من الإستخدامات غير المشروعة لهذه العملة الأميركية.

يُفيد المصرف المركزي العراقي إنه يُسمح للبنوك الممنوعة من التعامل بالدولار بمواصلة العمل، وإجراء معاملات بالعملات الأخرى. هذا القرار سبقه عقوبات اميركية على 14 مصرفاً عراقياً خلال العام تموز/يوليو 2023، ليصبح مجموع المصارف الممنوعة من إستعمال الدولار 22 مصرفاً. علماً أن لدى العراق إحتياطات بالعملة الخضراء تزيد على 100 مليار دولار في الولايات المتحدة، ويعتمد بشكل كبير على حسن نيّة واشنطن لضمان عدم عرقلة وصوله إلى عائدات النفط وموارده المالية.

وأصدر «المركزي العراقي» وثيقة ضمّت أسماء البنوك المحظورة، وهي «آشور الدولي للإستثمار»، و«الإستثمار العراقي»، و«الإتحاد العراقي»، و«كردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية»، و«الهدى»، و«الجنوب الإسلامي للإستثمار والتمويل»، و«العربية الإسلامي» و«حمورابي التجاري».

وستُمنع البنوك، بموجب القرار، من المشاركة في المزاد اليومي للدولار الذي ينظّمه البنك المركزي العراقي، ويعدّ المزاد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الدولة التي تعتمد على الإستيراد. ويرى الخبراء أن «المفارقة الكبيرة هي أن أحد هذه المصارف التي تم منعها من التعامل بالدولار يملك «المركزي العراقي» نسبة فيه، وتُعد معاقبة هذا المصرف بمثابة إقتراب جحيم العقوبات الأميركية من «المركزي العراقي»، الذي عليه أن يستخدم وسائله وسلطته لضبط أعمال المصارف والسيطرة على أنشطتها غير القانونية».

وحول فعالية تلك الإجراءات في الحد من القدرات التمويلية للجهات السياسية التي تريد واشنطن الحد من وصول الأموال اليها، يقول الخبراء إن «هذه الجهات لديها أكثر من خط يُموّلها، منها الشركات الخاصة والإتاوات التي تُفرض على التجار والمقاولين، فضلاً عن المشاريع الوهمية التي تُحال على شركات تتبع لهذه الفصائل، جميعها تسهم بتمويل الفصائل»، جازمين بأن «من بين أكبر خطوط تمويل الفصائل هي تجارة المخدرات وعمليات التهريب، والتي توفر للفصائل تمويلاً كبيراً، يُضاف إلى ذلك تجارة الأعضاء البشرية التي تنتشر بكثرة في العراق عبر مكاتب محمية من هذه الفصائل تسهم بتمويلها»، ويؤكدون أن «تلك العقوبات الأميركية تُحد من تمويل المصارف، لكنها لا تقطعه بشكل نهائي، لأن الفصائل تمتلك تنويعاً في مصادر التمويل».

> طالب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين، الولايات المتحدة بإعادة النظر في العقوبات المفروضة على 21 مصرفاً عراقياً، تُساهم في تمويل مفردات السلة الغذائية للأسر من ذوي الدخل المحدود، بحسب وزارة الخارجية العراقية.

خلفية هذا القرار، هو ما صرّح به مسؤولون أميركيون لصحيفة «وول ستريت جورنال»، في تموز/يوليو 2023، بأنها جاءت بعد الكشف عن معلومات تفيد بأن البنوك المستهدفة، متورّطة في عمليات غسيل أموال ومعاملات إحتيالية، وأن بعض هذه العمليات ربما تتعلق بأفراد خاضعين للعقوبات، مما يزيد المخاوف من إيران ستكون مستفيدة منها. وشملت العقوبات في العام 2023، مصارف «المستشار»، و«القرطاس»، و«الطيف»، و«إيلاف» و«أربيل»، إضافة إلى البنك الإسلامي الدولي، ومصرف عبر العراق، والموصل، والراجح، وسومر، والثقة وأور، فضلاً عن مصرفي «العالم» و«زين العراق».

علماً أن العراق يضم 72 مصرفاً مسجلاً، من بينها 38 مصرفاً مشاركاً في مزاد بيع العملة الأميركية لدى البنك المركزي، وحصة هذه المصارف من مزاد بيع العملة (الدولار)، تشكل بالمجموع 8% من مجموع ما يُباع من الدولار في مزاد بيع العملة عن طريق الحوالات، غير أنها تستحوذ على ما يقرب من 50 مليون دولار يومياً من مبيعات الدولار النقدي لدى «المركزي العراقي»، وهذه الأموال تذهب إلى السوق المحلية العراقية أو ما يُعرف بالأسواق الموازية.

أسباب العقوبات

يُفسر خبراء إقتصاديون سبب فرض عقوبات على مصارف وحظر إستعمال الدولار على مصارف أخرى، بأن «المشكلة تكمن في تسريب الدولار خارج البلاد عن طريق بطاقات الإئتمان، حيث شهدت الفترة الماضية تهريب آلاف البطاقات الإئتمانية المعبأة بالدولار، حيث جرى تحويل هذه الأموال إلى سيولة والتصرُّف بها خارج البلاد»، لافتين إلى أن «المصارف الخاضعة للعقوبات كانت تستحوذ على ثلث الدولار الذي بيع في مزاد العملة، سواء كان عن طريق الحوالات أو الدولار النقدي الذي يسلّم مباشرة لهذه المصارف، وأن أي نقص في كمية بيع الدولار سيُؤثر سلباً على الإقتصاد العراقي المحلي، وأن سعر الصرف الموازي قد يصل إلى 1700 دينار للدولار الواحد».

سروع: الهدف تجفيف مصادر تمويل الارهاب

يُوافق الخبير المصرفي الدكتور جو سروع على الرأي القائل إن «منع بعض المصارف العراقية من إستعمال الدولار سيُعوّق عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن لن يوقفها، ويشرح وجهة نظره لـ «مجلة إتحاد المصارف العربية» قائلاً: «تشتري المصارف العراقية الدولار من المصرف المركزي خلال مزادات، أي بحسب عدد زبائن المصارف، وهذا يعني أن منع المصارف الثمانية من شراء الدولار من المصرف المركزي، سيُعوّق عملها في السوق الداخلية، ولكن يجب ألاّ ننسى أن هناك سوق سوداء في العراق قوي جداً، ونشط بشكل كبير منذ إنسحاب الأميركيين من العراق، وهو متنفّس لكل من يُحاول الاميركيون محاصرته».

يضيف د. سروع: «إن الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هي تجفيف مصادر تمويل الارهاب وتبييض الأموال، وبرأيي، هذه الإجراءات ستطال فقط المصارف، وليس كل مَن هو متهم بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال. لكن هناك سوق سوداء لا يملك الأميركيون القدرة على السيطرة عليه، والآليات التي يُمكن أن تضعها المصارف المركزية تظل ناقصة، لأن هناك ثغرات يُمكن للمهرّبين النفاذ منها، وخصوصا في ظل عدم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في الكثير من العمليات».

الخبير المصرفي الدكتور جو سروع

ويختم د. سروع: «إن ما حصل هو جزء من محاولات الأميركيين لمحاصرة اعدائهم بكل الوسائل. علماً أن هناك آلاف الصرّافيين على إمتداد الأراضي العراقية، ولديهم خطوط للتعامل مع العمليات النقدية من داخل العراق وخارجه».

بدر: التأثير سيكون مع المصارف المراسلة

في الميزان القانوني يشرح المحامي شوقي بدر لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه لم تحصل عقوبات أميركية على المصارف العراقية الثمانية، بل إن المصرف المركزي منعها من التعامل بالدولار، وهذا يعني أنه يمكنها العمل في بقية العملات مع المصارف المراسلة. وعملياً سيؤثر هذا الأمر عليها سلباً حيال علاقتها بالمصارف المراسلة.

والجميع يعلم أن تحويل الدولار ولو كان إلى بلدان غير الولايات المتحدة، إلاّ أنه عليه أن يمر إلزامياً عبر الولايات المتحدة».

يضيف بدر: «إن هذا القرار يُكبّل هذه المصارف، ويُقلل من إمكانية إستمرارها. وبرأيي الشخصي المصرف المركزي العراقي يُنسق بشكل كبير مع الخزانة الاميركية، و«المركزي العراقي» يرى ان هناك مصارف غير مؤهلة للإستمرار. لذلك هناك 8 مصارف قرّر عدم بيعها بالدولار، ولم تُفرض عليها عقوبات مباشرة من وزارة الخزانة الاميركية، على غرار ما حصل مع 14 مصرفاً عراقياً سابقاً (ليُصبح العدد 22 مصرفاً ممنوعاً من التداول بالدولار الأميركي في العراق)».

المحامي شوقي بدر

ويوضح بدر بأن «في العراق هناك سعرين للدولار، سعر من المصرف المركزي لتمويل التجارة الخارجية، وهناك سعر السوق السوداء الذي هو أعلى من سعر المصرف المركزي. والأخير يبيع المصارف العراقية الدولار الاميركي لإتمام العمليات التجارية والإستيراد (بسعر أقل من السعر السوق السوداء بنحو 250 ديناراً عراقياً).

وأصدر «المركزي العراقي» مؤخراً قراراً يمنع 8 مصارف من أخذ حصتها من الدولار منه، والهدف أن هناك مجموعة مصارف غير مؤهلة للإستمرار. والجميع يعلم أنه تم الترخيص لعدد كبير من المصارف من دون أن تكون جميعها تتمتع بالمواصفات المصرفية المطلوبة».

ويختم بدر قائلاً: «إن هذا المنع لن يؤثر على حركة السوق، لأن هناك بديلاً عنها. ولا

شك في أن هناك وساطات لاعادة هذه المصارف إلى نشاطها العادي، ولكن القرار النهائي سيكون للمركزي».

باسمة عطوي

«المركزي العراقي» يلغي رخصة تشغيل بنك «ملي» الإيراني

ألغى المصرف المركزي العراقي رخصة التشغيل لأكبر مصرف إيراني، بنك «ملي إيران»، وردّ ذلك إلى العقوبات الدولية وعمليات المصرف المحدودة في العراق، بحسب وثيقة من «المركزي العراقي» تحقق منها إثنان من مسؤوليه.

وجاء في الوثيقة: «في ضوء الخسائر التي تكبّدها فرعكم في العراق وأنشطته المحدودة، وعدم قدرته على تنفيذ أو توسيع الأنشطة المصرفية وإدراجه في العقوبات الدولية، تقرر إلغاء رخصتكم».

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد فرضت عقوبات على بنك «ملي إيران» في العام 2018، معتبرة «أن الحرس الثوري الإيراني يستخدمه لتوزيع الأموال على الجماعات المسلّحة، وكان وجود «بنك ملي» في العراق جزءاً من هذا المخطّط».

يُشار إلى أن الحكومة العراقية تعاونت بشكل وثيق مع واشنطن حيال الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الأنشطة المالية لطهران في العراق وتحديث النظام المالي. وفي هذا السياق، لقد منع العراق أخيراً ثمانية مصارف تجارية محلية من المشاركة في المعاملات بالدولار، وإتخذ إجراءات للحدّ من الإحتيال وغسل الأموال وغيرها من الإستخدامات غير القانونية للعملة الأميركية، في خطوة رحّبت بها وزارة الخزانة.

وفي يوليو (تموز) 2023، منعت 14 مصرفاً من إجراء معاملات بالدولار كجزء من حملة أوسع على تهريب الدولار إلى إيران عبر النظام المصرفي العراقي، بعد طلب من واشنطن، بحسب مسؤولين عراقيين وأميركيين.